العراق: قمة كامب ديفيد يجب أن تعترف بالمسؤولية الدولية عن الحقوق الإنسانية للشعب العراقي

تدعو منظمة العفو الدولية رئيس الولايات المتحدة جورج بوش ورئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير إلى الاعتراف بمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية الحقوق الإنسانية للشعب العراقي عندما يلتقيان هذا الأسبوع لمناقشة إمكانية شن هجوم عسكري على العراق.

إن أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في العراق تتسم بالهشاشة نتيجةً لعقود من القمع الوحشي من جانب السلطات العراقية للانشقاقات والانتفاضات، بما في ذلك تفشي التعذيب وعمليات الإعدام، وتأثير العقوبات التي دامت أكثر من عقد من الزمان، واحتمال وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وتدفق موجات اللاجئين، وعمليات القتل الانتقامية في حالة وقوع تدخل عسكري.

وقبل اجتماع كامب ديفيد الذي سيعقد يوم الجمعة الموافق PN يناير/كانون الثاني، تدعو منظمة العفو الدولية الزعيمين إلى تقدير أوزار الحرب المحتملة على حقوق الإنسان في العراق والبلدان المجاورة بعناية فائقة، وإلى أتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع كارثة إنسانية.

وقد تساءلت أيرين خان، الأمنية العامة لمنظمة العفو الدولية قائلة:
"إننا جميعاً نتذكر ما حدث في العام NVVN- فما نوع القيادة التي سيتحلى بها الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير للتأكد من أن المجتمع الدولي يعمل معاً من أجل منع تكرار ذلك النوع من الكوارث الإنسانية وفي أوضاع حقوق الإنسان؟"

وقال وليم شولز، المدير التنفيذي لفرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة:
"يتحمل الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير المسؤولية عن حقوق الإنسان في العراق، ويتعين عليهما الوفاء بهذا الالتزام من خلال ضمان ألا يؤدي أي عمل عسكري إلى المزيد من انتهاك هذه الحقوق."

وقالت كيت ألين، مديرة فرع منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة: " يجب أن يكون توني بلير وجورج بوش في غاية الوضوح فيما يتعلق بضرورة التخطيط لحماية حقوق الإنسان، سواء إبان النـزاع أو بعده".
وذكَّرت منظمة العفو الدولية السيدين بوش وبلير بأن جميع أطراف النـزاع ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً.كما أن قواعد الاشتباك التي تتبعها قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يجب أن تطبق القانون الإنساني الدولي- أي قوانين الحرب- تطبيقاً صارماً، وألا تستهدف، مثلاً، المرافق العسكرية إذا كانت هناك مخاطر غير متناسبة على أرواح المدنيين.

وعقب ورود أنباء في الآونة الأخيرة حول احتمال أن تنظر الولايات المتحدة في عقد "صفقات" يفلت بعض المسؤولين بموجبها من العقاب، فإن منظمة العفو الدولية تدعو الزعيمين إلى توضيح موقفهما بشأن تقديم المسؤولين العراقين الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة. وقالت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إنه:"لا يحق للولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أن تقرر من يجب أن يفلت من العدالة ومن يجب ألا يفلت منها على اقترافه جرائم ضد حقوق الإنسان في العراق". وأضافت تقول:"إن عقد صفقات لضمان الحصانة من الملاحقة القضائية لكبار المسؤولين العراقيين يعتبر خيانة لحق الشعب العراقي في تحقيق العدالة عن الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان التي عانى منها على مدى سنوات عديدة".